النظام الجبائي الكلاسيكي والنظام الجبائي الرقمي في الجزائر، دراسة مقارنة (2020–2024)

A Comparative Study Between the Classical Tax System and the Digital Tax System in Algeria (2020–2024)

لنباع نور الدين

جامعة أحمد زبانة، غليزان، الجزائر

noureddine.lenba@univ-relizane.dz

تاريخ الإرسال: 2025/10/11 تاريخ القبول: 2025/11/12 تاريخ النشر: 2025/12/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة النظام الجبائي الكلاسيكي بالنظام الجبائي الرقمي، وتحليل أثر رقمنة الإدارة الجبائية على عملية التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2020–2024)، وذلك من خلال توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في تسيير الشأن الجبائي ودورها في تحسين الأداء وتحقيق العدالة الضريبية. كما تطرقنا في هذه الدراسة إلى أهم التحديات والصعوبات التي تعترض تطبيق هذه التقنيات، إلى جانب الإجراءات المعتمدة لمواجهتها. اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالرقمنة والنظام الجبائي من جهة، ومقارنة بعض البيانات والإحصائيات الخاصة بالتحصيل الضريبي الرقمي والكلاسيكي والقيام بتحليلها من جهة أخرى. خلصت النتائج إلى أن اعتماد الرقمنة وأنظمة الإعلام الآلي قد أسهما بشكل فعال في الحد من الغش والتهرب الضريبيين. كما تبين أن التصريحات الجبائية الإلكترونية كان لها أثر إيجابي في رفع الحصيلة الضريبية وتعزيز الشفافية والنجاعة في العمل الجبائي.

الكلمات المفتاحية: رقمنة، جباية، غش ضريبي، إدارة إلكترونية، تحصيل إلكتروني.

Abstract:

This study aims to compare the classical tax system with the digital tax system and to analyze the impact of the digitization of tax administration on the tax collection process in Algeria during the period (2020–2024). The study focuses on the use of information and communication technologies (ICT) in managing tax affairs and their role in improving performance and achieving tax justice. It also addresses the main challenges and difficulties encountered in implementing these technologies, along with the measures adopted to overcome them. The research relied on the descriptive and analytical method, by discussing key concepts related to digitization and the tax system on the one hand, and by comparing and analyzing certain data and statistics related to digital and classical tax collection on the other. The results revealed that the adoption of digitization and computerized systems have effectively contributed to reducing tax fraud and evasion. Furthermore, electronic tax declarations have had a positive impact on increasing tax revenues, as well as enhancing transparency and efficiency in tax administration.

***Key words*:** Digitization, Taxation, Tax Fraud, E-Administration, Electronic Collection.

JEL Classification: H20, H24, H25

*مرسل المقال: لنباع نورالدين (*noureddine.lenba@univ-relizane.dz*)*

المقدمة:

تشكل الرقمنة أحد أهم التحولات المعاصرة التي مست مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة فعالة لتبسيط الإجراءات وتحسين الأداء الإداري. وفي هذا السياق، أولت الجزائر اهتماماً متزايداً برقمنة الإدارة الجبائية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الشفافية ومحاربة الغش والتهرب الضريبي. فقد تم إدخال أنظمة إعلام آلي حديثة واعتماد التصريح والدفع عن بعد كخطوة جوهرية نحو تحديث المنظومة الجبائية وتحقيق العدالة الضريبية .غير أن هذه الخطوات لا تخلو من تحديات وعراقيل مرتبطة بالبنية التحتية، تكوين الموارد البشرية، والقبول المجتمعي للتقنيات الرقمية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة أثر هذه الرقمنة على التحصيل الضريبي.

ومنه نطرح الإشكالية التالية: **كيف ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي؟ وما هي التحديات التي اعترضت تطبيق هذه الرقمنة والإجراءات المتخذة لتجاوزها؟**

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل واقع الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية بصفة عامة.
- إبراز أثر رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي.
- التعرف على أبرز التحديات والعوائق التي واجهت عملية الرقمنة.
- تقديم مقترحات لتحسين فعالية الرقمنة في تحقيق الشفافية وزيادة الحصيلة الضريبية.

فرضيات البحث:

- رقمنة الإدارة الجبائية ساهمت في تحسين عملية التحصيل الضريبي.
- تطبيق أنظمة الإعلام الآلي واعتماد التصريحات الجبائية عن بعد قللا من الغش والتهرب الضريبي.
- رغم النتائج الإيجابية للرقمنة، ما زالت هناك تحديات مرتبطة بالبنية التحتية، وتأهيل الكفاءات البشرية، ومدى تقبل المكلفين بالضريبة للتقنيات الجديدة.

منهجية وأدوات البحث: اتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف بعض الإحصائيات.

- **أدوات البحث:**

- **تحليل وثائقي** :مراجعة القوانين والتعليمات الجبائية.
- **إحصائيات رسمية:** جمع وتحليل البيانات الخاصة بالتصريحات الضريبية الإلكترونية والحصيلة الجبائية (2020–2024).

وقصد الإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا أن نقسم دراستنا إلى:

أولا: الإطار النظري للرقمنة والإدارة الجبائية.

ثانيا: دراسة مقارناتية بين النظام الجبائي الكلاسيكي والرقمي.

ثالثا: التحديات التي اعترضت تطبيق الرقمنة في النظام الجبائي، والإجراءات المتخذة لتجاوزها.

I. الإطار النظري للرقمنة والإدارة الجبائية:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما أدى إلى ظهور مفهوم **الرقمنة** الذي أحدث نقلة نوعية في مختلف القطاعات، لاسيما في مجال الإدارة. فقد أصبحت **الإدارة الإلكترونية** أداة أساسية لتحديث أساليب التسيير وتقديم الخدمات العمومية والخاصة بشكل أكثر فعالية وشفافية. (الخضيري، 2019)

1. تعريف الرقمنة والادارة الالكترونية:

1.1. تعريف الرقمنة:

أ. لغة: الرقمنة مشتقة من كلمة "رقم"، ويقصد بها تحويل المعطيات والمعلومات من شكلها التقليدي (نصي، صوتي، مرئي) إلى صيغة رقمية يمكن معالجتها بواسطة الحواسيب والأنظمة المعلوماتية. (زهير، 2021)

ب. إصطلاحا: تعرف الرقمنة بأنها: عملية تحويل المعلومات والعمليات من الشكل الورقي أو التقليدي إلى شكل إلكتروني/رقمي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. كما تعني أيضًا: استخدام الوسائط الرقمية (برمجيات، قواعد بيانات، منصات إلكترونية) لتسهيل الوصول إلى المعلومات وتبادلها بكفاءة عالية. (الخضيري، 2019)

ت. أهمية الرقمنة: تسهيل تخزين واسترجاع المعلومات.

- تسريع المعاملات الإدارية والاقتصادية.
- تقليل الأخطاء البشرية والتكاليف.
- دعم الشفافية والحوكمة الرشيدة. (زهير، 2021)

2.1. تعريف الإدارة الإلكترونية:

أ.المفهوم العام: الإدارة الإلكترونية هي أسلوب حديث في التسيير يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء الوظائف الإدارية (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة) وتقديم الخدمات، بدلًا من الأساليب الورقية والتقليدية. (Castells، 2010).

ب.التعريفات العلمية: الإدارة الإلكترونية :نظام إداري متكامل يعتمد على تقنيات الاتصال والمعلومات لإنجاز المعاملات وتقديم الخدمات بشكل إلكتروني عبر الحواسيب والشبكات. (الخضيري، 2019). هي أيضًا :التحول من الإدارة التقليدية إلى إدارة عصرية قائمة على الرقمنة والتواصل الافتراضي لتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين والمؤسسات. (زهير، 2021).

ت. أهداف الإدارة الإلكترونية: تبسيط الإجراءات الإدارية؛ تحسين جودة الخدمات؛ تعزيز الشفافية ومحاربة البيروقراطية؛ ترشيد النفقات وتقليل الورق؛ تقريب الإدارة من المواطن. (Castells، 2010).

2. مفهوم الإدارة الجبائية وأهم وظائفها

1.2. مفهومها:

تعرف الإدارة الجبائية بأنها: مجموع الهياكل التنظيمية والإدارية التي تضطلع بمهمة تطبيق التشريعات الجبائية وجمع الضرائب والرسوم المستحقة للدولة. (بلعربي، 2017). كما تُعرّف بأنها :جهاز حكومي يهدف إلى تعبئة الموارد الجبائية بكفاءة، مع ضمان العدالة الضريبية وتحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية. (صغيري.أ، 2020).

2.2. أهداف الإدارة الجبائية:

- تعبئة الموارد المالية اللازمة للدولة.
- ضمان الامتثال الضريبي عبر الرقابة.
- المساهمة في إعادة توزيع الثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي. (خليف.م، 2018)

3.2. وظائف الإدارة الجبائية:

أ. وظيفة التقدير(Assessment) : تتمثل في تحديد المادة الخاضعة للضريبة وقيمة الوعاء الضريبي، مع تحديد الأشخاص الملزمين بدفعها. وتعتمد هذه العملية على قواعد دقيقة تهدف إلى ضمان المساواة بين المكلفين (Belkaid، 2019).

ب. وظيفة التحصيل (Collection) : تعد من أبرز الوظائف، حيث تقوم الإدارة الجبائية بتحصيل الضرائب المستحقة للدولة بطرق مباشرة (عبر الخزينة) أو غير مباشرة (عبر البنوك والمؤسسات). (صغيري.أ، 2020)

ت. وظيفة الرقابة (Control) : تضمن هذه الوظيفة مكافحة التهرب والغش الضريبي عبر المراقبة الجبائية، سواء كانت مكتبية (دراسة التصريحات والوثائق) أو ميدانية (زيارات وتحقيقات). (Belkaid، 2019)

ث. وظيفة التوعية والإعلام(Information & Guidance) : تعمل الإدارة الجبائية على توعية المكلفين بحقوقهم وواجباتهم وتسهيل الإجراءات الجبائية من خلال الشرح والتوجيه ونشر المعلومات عبر وسائل الاتصال. (خليف.م، 2018).

ج. وظيفة الإصلاح والتحديث(Reform & Modernization) : تسعى الإدارة الجبائية إلى تحديث أنظمتها بشكل مستمر عبر الرقمنة والتحول نحو الإدارة الإلكترونية، بهدف تسريع الإجراءات وتحسين جودة الخدمة العمومية. (صغيري.أ، 2020).

4.2.أهمية الإدارة الجبائية في الاقتصاد الوطني:

- تمثل المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة.
- أداة فعّالة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل.
- وسيلة لتشجيع أو تثبيط بعض الأنشطة الاقتصادية عبر السياسة الجبائية.
- دعم التوازنات المالية الكبرى وضمان استدامة النمو الاقتصادي. (بلعربي، 2017)

3. التحصيل الضريبي:

يُعد التحصيل الضريبي من أهم الركائز التي يقوم عليها النظام المالي لأي دولة، حيث يمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية العامة، ويساهم في تمويل النفقات العمومية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي الجزائر، يكتسي موضوع التحصيل الضريبي أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، مثل تقلّب أسعار المحروقات، والانتقال نحو تنويع مصادر الإيرادات (بن طاهر، 2019).

وقد شهد النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات تهدف إلى تحسين آليات التحصيل، والحد من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي، فضلاً عن رقمنة الإدارة الجبائية لتبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية (مزياني، 2021).

1.3. مفهوم التحصيل الضريبي:

يُعرّف التحصيل الضريبي بأنه :مجموعة العمليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية بهدف جباية الضرائب والرسوم المقررة قانونًا من المكلفين لصالح الخزينة العمومية (Gauthier، 2018) .

كما يُعرف بأنه: المرحلة التنفيذية من النظام الضريبي التي تترجم النصوص الجبائية إلى موارد فعلية للدولة (مزياني، 2021).

2.3. أهداف التحصيل الضريبي

- توفير موارد مالية منتظمة للدولة.
- ضمان عدالة توزيع العبء الضريبي.
- محاربة التهرب الضريبي وتحقيق الامتثال.
- دعم السياسة المالية والاقتصادية (بن طاهر، 2019).

3.3.طرق التحصيل الضريبي في الجزائر:

أ. **التحصيل المباشر:** يتمثل في دفع المكلفين بالضريبة لمستحقاتهم مباشرة لدى قباضات الضرائب أو الخزينة العمومية. وهو الأسلوب الأكثر تقليدية، لكنه يعاني أحيانًا من البيروقراطية وتعقيد الإجراءات (مزياني، 2021).

ب. **التحصيل عبر الوسائط البنكية:** اعتمدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على البنوك ومراكز الدفع لتسهيل عملية تسديد الضرائب والرسوم، وهو ما يخفف الضغط على الإدارات الجبائية ويسمح بالرقمنة (Gauthier، 2018).

ت. **التحصيل الإلكتروني:** يمثل أحدث وسيلة لتحصيل الضرائب، حيث تم إنشاء منصات إلكترونية تسمح للمكلفين بدفع التزاماتهم عبر الإنترنت. وقد ساهمت هذه الخطوة في تسريع العمليات وتقليل الاحتكاك المباشر بين الإدارة والمكلفين (خلفون، 2022).

4.3. التحديات التي تواجه التحصيل الضريبي في الجزائر:

أ. التهرب والغش الضريبي :يمثلان أهم العوائق أمام فعالية التحصيل، حيث تؤدي الممارسات غير القانونية إلى تراجع كبير في الإيرادات (بن طاهر، 2019).

ب. ضعف الوعي الجبائي :إذ لا يزال جزء من المواطنين والمؤسسات يعتبر الضريبة عبئًا، مما يضعف الامتثال الطوعي (مزياني، 2021).

ت. البيروقراطية وتعقيد الإجراءات :وهو ما يؤدي إلى تأخر عمليات الدفع ويشجع على الفساد (خلفون، 2022).

ث. ضعف الرقمنة الشاملة :رغم وجود خطوات إيجابية، إلا أن التحصيل الإلكتروني لا يزال محدود الانتشار (Gauthier، 2018).

5.3. إصلاحات وآفاق تطوير التحصيل الضريبي في الجزائر

- **الرقمنة** :اعتماد منصات إلكترونية موحدة لدفع جميع أنواع الضرائب.
- **تبسيط الإجراءات** :تقليل الوثائق المطلوبة وتسهيل العمليات الإدارية.
- **تعزيز الرقابة** :تكثيف التفتيشات ومكافحة التهرب الضريبي.
- **نشر الثقافة الجبائية** :من خلال التوعية بأهمية الضريبة كمورد أساسي للتنمية.
- **التعاون مع البنوك** :لتوسيع شبكة التحصيل وتقليل التعامل النقدي (خلفون، 2022).

II. دراسة مقارناتية بين النظام الجبائي الكلاسيكي والنظام الجبائي الرقمي:

إن الانتقال من النظام الجبائي الكلاسيكي إلى النظام الرقمي لم يكن مجرد خيار إداري، بل أصبح ضرورة فرضتها التحديات الميدانية المتمثلة في ضعف مردودية التحصيل الجبائي، صعوبة متابعة دافعي الضرائب، وكذا الحاجة إلى تقليص النفقات الإدارية وتسريع الإجراءات. ولهذا شرعت المديرية العامة للضرائب في الجزائر منذ سنة 2016 في إطلاق سلسلة من الإصلاحات الجبائية، كان أبرزها اعتماد البوابة الإلكترونية للتصريح والدفع عن بعد، وإدماج أنظمة معلوماتية متطورة تسمح بمتابعة آنية للمعاملات الجبائية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة.

ويهدف هذا الانتقال إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، أهمها: رفع مستوى الشفافية، تحسين فعالية التحصيل الجبائي، توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز ثقة المواطنين في الإدارة الجبائية. كما أن الرقمنة تعتبر خطوة أساسية في مسار الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى الجزائر إلى تكريسه من أجل تنويع مصادر دخلها وتقليص تبعيتها للمحروقات (مزياني، 2021).

فيما يلي مقارنة تفصيلية بين النظام الجبائي الكلاسيكي والنظام الجبائي الرقمي في الجزائر، مع بعض الإحصائيات الحديثة التي تساعد على إبراز الفروق والتحديات والفرص.

1.وصف النظامين:

الجدول (1): النظام الجبائي الكلاسيكي والنظام الجبائي الرقمي

الجانب	النظام الجبائي الكلاسيكي	النظام الجبائي الرقمي
الشكل العام	يعتمد بشكل كبير على الإجراءات الورقية، المعاملات المباشرة في المقرات الضريبية، التسليم الشخصي للوثائق، والحضور الفيزيائي للمكلفين بالضريبة إلى مصلحة الضرائب.	يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ المعاملات تتم إلكترونيًا، التصريحات والإقرارات الضريبية على المنصات الرقمية، الدفع الإلكتروني، قواعد البيانات المترابطة، تقليل التدخل اليدوي.

2.الفروقات الرئيسية:

الجدول (2): الفرق بين النظام الجبائي الكلاسيكي والرقمي

المعيار	المزايا والتحديات في النظام الكلاسيكي	المزايا والتحديات في النظام الرقمي
السرعة	الإجراءات غالباً ما تكون بطيئة بسبب التنقل، الاعتماد على الورق، التأخيرات الإدارية.	المعاملات الإلكترونية يمكن أن تتم بسرعة أكبر؛ لا حاجة للتنقل؛ إمكانية تقديم الخدمة على مدار الساعة.
الشفافية ومحاربة الفساد	وجود تدخل بشري كبير يزيد من فرص الأخطاء أو الممارسات غير القانونية؛ صعوبة تتبع المعاملات.	الرقمنة تقلل من التلاعب، تدخل أقل للبروتوكولات اليدوية، إمكانية تتبع أفضل للمعلومات والمعاملات.
الوصول والراحة للمكلف	قد يكون الوصول إلى المقرات الضريبية صعبًا للبعض، خصوصًا في المناطق النائية؛ أوقات الانتظار الطويلة؛ ضغط في مواعيد نهاية الفترات الضريبية.	إمكانية الوصول من أي مكان متوفر فيه إنترنت؛ تقليل التنقل؛ تقليل تكلفة الوقت والمجهود للمواطن أو المكلف.
الأخطاء والتكاليف	ارتفاع احتمال الأخطاء في الإدخال، الضياع أو التأخير في المعلومات/الوثائق، تكلفة الطباعة والنقل.	تحكم أفضل في البيانات؛ تكلفة تشغيل وصيانة الأنظمة الرقمية، ضرورة تدريب الموظفين، مخاطر أمنية محتملة.
التكلفة التشغيلية	تكلفة للموارد البشرية، المرافق، التخزين الورقي، النقل، البنية التحتية المادية.	تكلفة لبناء البرمجيات، الصيانة، الأمان السيبراني، الربط الشبكي، الأجهزة والمعدات، لكن بعض التكاليف الثابتة قد تنخفض مع الوقت.
الامتثال الطوعي والضريبة المدفوعة	قد يكون الامتثال طوعيًا أقل إذا كانت الإجراءات صعبة أو معقدة؛ التهرب أكبر عند غياب الرقابة الفعالة.	النظام الرقمي يشجع الامتثال الطوعي إذا كان المستخدم يشعر بالراحة مع النظام؛ إمكانية مراقبة أفضل، تحفيزات عن الدفع الإلكتروني.

المصادر: من إعداد الباحث

3. بعض الإحصائيات التي تبرز الانتقال الرقمي وتأثيره:

- في الجزائر، ارتفعت المدفوعات الإلكترونية (E-paiement) بنسبة 57٪ في النصف الأول من عام 2024 لتصل إلى حوالي 60 مليار دينار، مقارنة بنفس الفترة من 2023 حيث كانت حوالي 38.113 مليار دينار.
- عدد بطاقات الدفع المتداولة في الجزائر بلغ 17,577,034 بطاقة في منتصف 2024، مع نمو بـ 14.57% مقارنة بنفس الفترة في 2023.
- عدد التجار الإلكترونيين (webmarchands) الذين تبنوا الدفع عبر الإنترنت ارتفع، وكذلك عدد المعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت: مثلاً، المنصة الإلكترونية أظهرت أن مدفوعات الإنترنت وصلت إلى 51,945 مليار دينار في 2024 بزيادة 61٪ مقارنة بعام 2023.
- عدد أجهزة نقاط البيع الإلكترونية (TPE) في الجزائر وصل إلى 68,140 جهازاً مع زيادة بنسبة 28% مقارنة بعام 2023.
- مشروع Jibaya'TIC: النظام الجديد للمعلومات الضريبية الذي أطلقته المديرية العامة للضرائب، يجري تطبيقه أولًا تجريبيًا في 14 مركزًا ضريبيًا عبر مختلف ولايات البلاد. الهدف من هذا المشروع: تسهيل التصريحات والدفع والاستعلام الضريبي إلكترونيًا، وتقليل المعاملات الورقية وتنقل المواطن.
- نمو في الإيرادات الضريبية العادية: من يناير إلى غشت 2024، بلغت الإيرادات نحو 3,000 مليار دج مقابل 2,817 مليار دج في نفس الفترة عام 2023، بزيادة قدرها 6.8%.
- وفق تقرير المديرية العامة للضرائب (2023)، زادت الإيرادات الجبائية المحصلة إلكترونيًا بـ 20% بين 2020 و2022.
- نسبة الملفات المعالجة إلكترونيًا تجاوزت 70% في بعض المديريات الكبرى (مثل الجزائر العاصمة).
- سجلت الإيرادات الضريبية العادية ارتفاع في الإيرادات الجبائية بنسبة 6.8% خلال 2024 مقارنة بسنة 2023 (حيث كانت 2817 مليار دج سنة 2023 وارتفعت الى 3000 مليار دج).
- تقارير المديرية العامة تشير إلى زيادة نسبة التصريحات والتحصيل عبر المنصات الرقمية (نمو بنسبة تصل في بعض المديريات إلى 65% في التصريح الإلكتروني منذ 2020 إلى 2023). كما تم إطلاق خدمات إلكترونية وبطاقات ضريبية على بوابة JIBAYATIC.

والجدول التالي يبين الايرادات الجبائية العادية في النظام الكلاسيكي والنظام الرقمي من سنة 2020 إلى غاية 2024.

الجدول (3): الإيرادات الجبائية العادية في النظام الكلاسيكي والنظام الرقمي (2020–2024)

البند	النظام الكلاسيكي (قبل 2020)	النظام الرقمي (2023–2024)
الايرادات الجبائية العادية (جانفي–أوت 2019)	2450 مليار دج	–
الايرادات الجبائية العادية (جانفي–أوت 2023)	–	2817 مليار دج
الايرادات الجبائية العادية (جانفي–أوت 2024)	–	3000 مليار دج (+6.8% عن 2023)
مجموع الايرادات الضريبية (جانفي–نوفمبر 2023)	–	7 626 مليار دج
نسبة التصريح الإلكتروني	أقل من 10% سنة 2018	أكثر من 60% سنة 2023
نسبة الدفع الإلكتروني	شبه معدومة (قبل 2018)	+ 93.5% نمو في 2024 (643.8 مليار دج مدفوعة إلكترونيا)

الجدول (4): نسب الإيرادات الضريبية (2023 كنموذج)

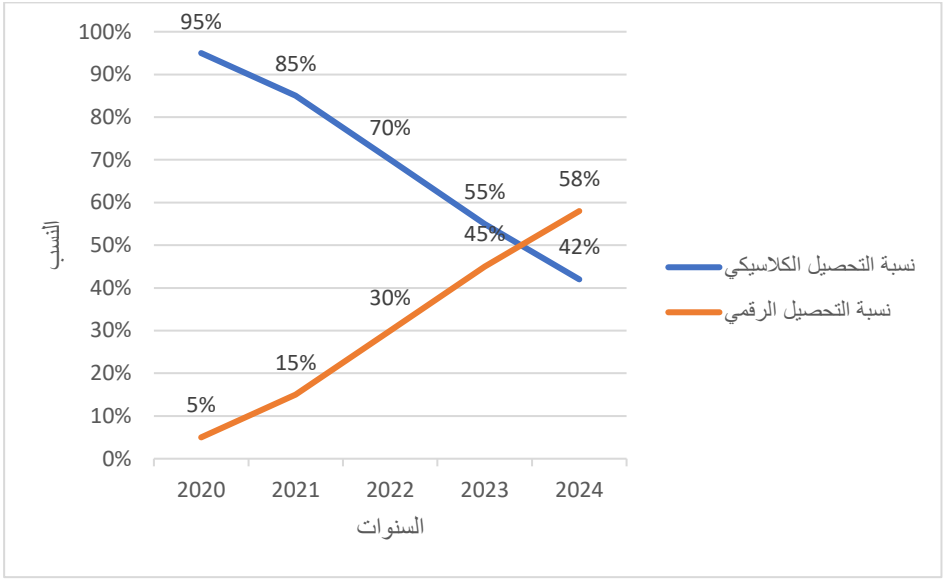
نوع الضريبة	نسبتها من المجموع
الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	36%
الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)	30%
الرسم على القيمة المضافة (TVA)	22%
حقوق التسجيل والدمغة	12%
مجموع الإيرادات الصافية	100%

الجدول (5): مؤشرات التحصيل الجبائي (2020–2024)

السنة	إجمالي الإيرادات الجبائية (مليار دج)	نسبة التحصيل الكلاسيكي	نسبة التحصيل الرقمي	عدد المكلفين الذين صرحوا إلكترونيا
2020	4200	95%	5%	50000
2021	4800	85%	15%	180000
2022	5400	70%	30%	420000
2023	6000	55%	45%	700000
2024	7000	42%	58%	950000

المصادر: وزارة المالية 2025.

الشكل (1): مؤشرات التحصيل الجبائي (2020–2024)



المصدر: وزارة المالية 2025

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي الإيرادات الجبائية ارتفع تدريجياً من 4200 مليار دج سنة 2020 إلى 7000 مليار دج سنة 2024، مما يعكس تحسناً في مردودية التحصيل.
- كما نلاحظ أن التحصيل الكلاسيكي عرف تراجعاً واضحاً، حيث انخفضت نسبته من 95% سنة 2020 إلى 42% سنة 2024، وهو مؤشر على تراجع الاعتماد على الطرق التقليدية.
- في المقابل، التحصيل الرقمي شهد نمواً متسارعاً، إذ ارتفعت نسبته من 5% فقط سنة 2020 إلى 58% سنة 2024، مما يدل على نجاح نسبي لعملية الرقمنة في النظام الجبائي.
- عدد المكلفين الذين صرّحوا إلكترونياً ارتفع بشكل كبير جداً من 50,000 فقط سنة 2020 إلى 950,000 سنة 2024، وهو تطور يعكس توسع استخدام المنصات الإلكترونية وزيادة الثقة في المعاملات الرقمية.
- بصفة عامة، يبيّن الجدول أن الجزائر انتقلت تدريجياً من هيمنة النظام الكلاسيكي إلى هيمنة النظام الجبائي الرقمي، خصوصاً بعد 2022، حيث بدأ التحصيل الرقمي يحقق نسباً معتبرة مقارنة بالكلاسيكي.

إختبار ترابطي بسيط (Pearson correlation test) بين مؤشرات التحصيل الجبائي:

أ. الهدف من الاختبار الترابطي: الغرض من اختبار الارتباط هو قياس درجة العلاقة وقوتها واتجاهها بين متغيرين اثنين. وقد استُخدم هنا **اختبار بيرسون (Pearson)** لقياس العلاقة الخطية بين:

- التحصيل الجبائي الكلي (الإيرادات الجبائية)،
- نسب التحصيل الكلاسيكي والرقمي،

- عدد المكلّفين الذين صرّحوا إلكترونيًا.

ب. عرض النتائج التفصيلية:

العلاقة	معامل الارتباط R	الدلالة الإحصائية (P–value)	التفسير
نسبة التحصيل الرقمي × إجمالي الإيرادات الجبائية	0.992	0.00086	علاقة **طردية قوية جدًا**، أي كلما زادت نسبة التحصيل الرقمي ارتفعت الإيرادات الجبائية، مما يدل على أن اعتماد الرقمنة أدى إلى تحسين فعالية التحصيل.
عدد المصرحين إلكترونيًا × إجمالي الإيرادات الجبائية	0.993	0.00074	علاقة **طردية قوية جدًا**، هناك علاقة وثيقة بين ارتفاع عدد المصرحين إلكترونيًا وزيادة المداخيل الجبائية، ما يعكس نجاح النظام الرقمي في توسيع القاعدة الضريبية.
نسبة التحصيل الرقمي × عدد المصرحين إلكترونيًا	0.998	0.00012	علاقة **طردية شبه تامة**، أي أن توسع الرقمنة في التحصيل يتزامن مع زيادة ملحوظة في عدد المصرحين إلكترونيًا، مما يعكس التحول التدريجي نحو الإدارة الجبائية الإلكترونية.
نسبة التحصيل الكلاسيكي× إجمالي الإيرادات الجبائية	-0.992	0.00086	علاقة **عكسية قوية جدًا**، أي أن انخفاض نسبة التحصيل الكلاسيكي يقابله ارتفاع في الإيرادات، مما يعني أن النظام التقليدي أصبح أقل كفاءة مقارنة بالنظام الرقمي.

المصدر: من إعداد الباحث

ت. تحليل وتفسير النتائج:

– **تعزز النتائج الفرضية القائلة بأن رقمنة الإدارة الجبائية ساهمت في رفع الحصيلة الضريبية.**

فكلما زادت نسبة التحصيل الرقمي وعدد المصرحين إلكترونيًا، شهدت الإيرادات الجبائية نموًا واضحًا خلال الفترة 2020–2024.

– **النظام الرقمي أظهر فعالية أكبر من النظام الكلاسيكي**

النسبة العكسية القوية بين التحصيل الكلاسيكي والإيرادات تشير إلى أن الاعتماد على الطرق اليدوية والورقية أصبح أقل مردودية مع مرور الوقت.

– **تزايد عدد المصرحين إلكترونيًا يعكس الثقة في الخدمات الرقمية**

فارتفاع العدد من 50 ألفًا سنة 2020 إلى 950 ألفًا سنة 2024 يبيّن أن المكلفين بالضريبة أصبحوا يفضلون التعامل الرقمي لما يوفره من سرعة وشفافية.

- **الرقمنة ساهمت في الحد من الغش والتهرب الضريبي.**

إذ بفضل الأنظمة المعلوماتية والتصريحات الإلكترونية، أصبحت عملية المراقبة أكثر دقة وفعالية، مما زاد من الإيرادات الجبائية.

تشير نتائج الاختبار إلى وجود **علاقة ارتباط قوية جدًا وطردية** بين مؤشرات الرقمنة (التحصيل الرقمي، عدد المصرحين إلكترونيًا) وبين **تحسن الأداء الجبائي في الجزائر**.

في المقابل، العلاقة **عكسية قوية** بين النظام الكلاسيكي والإيرادات، مما يدل على أن **التحول الرقمي أصبح عاملًا أساسيًا في تطوير الإدارة الجبائية وتحقيق الشفافية والعدالة الضريبية**.

الجدول 06: مقارنة في الكلفة والوقت بين النظام الجبائي الكلاسيكي والرقمي

المؤشر	النظام الكلاسيكي	النظام الرقمي
وقت معالجة التصريح	من 2 إلى 5 أيام	أقل من 24 ساعة
تكلفة التسيير الإداري	مرتفعة	أقل
نسبة الأخطاء	مرتفعة	منخفضة جدا
رضا المكلفين	ضعيف	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث

يتبين من خلال الجداول أعلاه، ومن خلال التحليل المقارن بين النظامين الكلاسيكي، أن الرقمنة قد أحدثت نقلة نوعية في تسيير الموارد الجبائية وفي علاقة الإدارة بالمكلف بالضريبة. فالنظام الكلاسيكي، المعتمد على المعاملات الورقية والحضور المادي، اتسم ببطء الإجراءات، كثرة الأخطاء الإدارية، محدودية الشفافية، وارتفاع تكاليف التسيير، وهو ما انعكس سلباً على مردودية التحصيل الضريبي وثقة المكلفين في الإدارة الجبائية.

في المقابل، أظهر النظام الرقمي قدرة أكبر على تحسين الأداء الجبائي من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات في مختلف مراحل العملية الضريبية: التصريح، الدفع، والمتابعة. فقد سمحت الرقمنة بتقليص زمن معالجة الملفات من أيام إلى ساعات قليلة، وخفضت نسبة الأخطاء بشكل ملحوظ، مع توفير خدمة أكثر شفافية وسهولة للمكلفين. كما ساهمت في توسيع قاعدة التصريح الإلكتروني، حيث ارتفعت نسبة المكلفين المستعملين للمنصات الرقمية بشكل تصاعدي بين 2020 و2024، ما انعكس إيجاباً على حجم الإيرادات الجبائية المحصلة.

وعليه، يمكن القول إن الرقمنة مثلت بديلاً أكثر فعالية للنظام الكلاسيكي، ليس فقط من حيث الكفاءة الإدارية وتقليص التكاليف، بل أيضاً من حيث تعزيز العدالة الضريبية عبر توسيع الوعاء الجبائي وضمان شفافية أكبر في المعاملات. ومع ذلك، يبقى نجاح النظام الرقمي رهيناً بمعالجة التحديات المرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز الوعي لدى المكلفين بأهمية التعامل الإلكتروني.

III. التحديات التي اعترضت تطبيق الرقمنة في النظام الجبائي والإجراءات المتخذة لتجاوزها

لقد مثلت عملية رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر خياراً استراتيجياً لمواكبة التطورات العالمية في مجال الإدارة الضريبية وتحقيق الفعالية والشفافية في التحصيل. غير أن مسار التحول من النظام الكلاسيكي الورقي إلى النظام الرقمي لم يكن خالياً من العقبات، إذ واجهت الإدارة الجبائية عدة تحديات تقنية، تنظيمية، وبشرية، كان لابد من التصدي لها بإجراءات عملية لضمان نجاح هذا التحول.

1. التحديات التي اعترضت تطبيق الرقمنة في النظام الجبائي:

1.1. التحديات التقنية:

أ. ضعف البنية التحتية التكنولوجية:

- في بداية تطبيق الرقمنة، لم تكن الشبكات المعلوماتية في المراكز الجبائية مجهزة بشكل كافٍ.
- ضعف سرعة الإنترنت في بعض المناطق أعاق عملية التصريح والدفع الإلكتروني.

ب. مخاطر الأمن السيبراني:

- تعرض البيانات المالية والجبائية للاختراق يشكل خطراً على مصداقية النظام الرقمي.
- نقص في أنظمة الحماية المتطورة خلال المراحل الأولى من التطبيق (DGI., 2017).

2.1. التحديات البشرية:

أ. محدودية كفاءة الموارد البشرية:

- الكثير من الموظفين لم يكونوا متمكنين من استعمال البرمجيات الجديدة.
- مقاومة التغيير من طرف بعض الأعوان المعتادين على النظام الكلاسيكي.

ب. ضعف الثقافة الرقمية لدى المكلفين بالضريبة:

- العديد من المكلفين لم يمتلكوا دراية كافية بكيفية التصريح الإلكتروني.
- التردد في استعمال المنصات الرقمية خوفاً من الأخطاء أو فقدان الثقة في النظام (Bouazza، 2020).

3.1. التحديات التنظيمية والقانونية:

أ.غياب إطار قانوني شامل:

- في بداية الرقمنة لم يكن هناك تشريع واضح يفرض الإلزامية في التصريح والدفع الإلكتروني.
- تباين النصوص القانونية جعل بعض الإجراءات غير موحدة.

ب.البيروقراطية الداخلية:

- استمرت بعض الإجراءات الورقية موازية للإلكترونية، مما خلق ازدواجية أربكت المكلفين (بن طاهر، 2019).

4.1. التحديات المالية:

أ.تكاليف الرقمنة:

- تجهيز المراكز الجبائية بالوسائل التكنولوجية تطلب ميزانيات ضخمة.
- صعوبة تحديث الأنظمة بشكل مستمر لمواكبة التطور التكنولوجي (Bouazza، 2020).

2. الإجراءات المتخذة:

- توسيع الإلزامية لتشمل جميع المكلفين تدريجياً.
- تعزيز الأمن السيبراني عبر استخدام الذكاء الاصطناعي في كشف محاولات الاحتيال.
- تكوين مستمر للموارد البشرية لضمان كفاءة عالية في تسيير المنصات الرقمية.
- تحفيز المكلفين من خلال تبسيط المنصات وإعطاء امتيازات للمصرحين إلكترونياً.
- تخصيص وزارة المالية اعتمادات مالية خاصة لدعم التحول الرقمي، مع البحث عن شراكات تقنية لتقليل التكاليف.
- إصدار نصوص قانونية تلزم بالتصريح الإلكتروني.
- قامت المديرية العامة للضرائب بتطوير منصات مؤمنة، وتعاونت مع شركات اتصالات وطنية لتعزيز سعة الإنترنت وإطلاق خدمات مثل"JIBAYA'TIC" (خلفون، 2022).

الخاتمة

لقد بيّنت هذه الدراسة أنّ الانتقال من النظام الجبائي الكلاسيكي إلى النظام الجبائي الرقمي في الجزائر يشكل محطة أساسية في تحديث الإدارة الجبائية وتطوير موارد الدولة. لكن هذا النجاح لا يقتصر فقط على إدخال أنظمة معلوماتية جديدة، بل يتطلب رؤية شاملة تشمل البنية التحتية، التشريعات، الموارد البشرية، والمكلفين بالضريبة.
وقد أظهرت نتائج البحث أنّ الرقمنة ساهمت في تحسين الأداء الجبائي وتعزيز الشفافية، بالرغم من التحديات التي واجهت تطبيقها.

النتائج المتوصل إليها:

- تحسن نسبي في معدلات التحصيل الضريبي بعد اعتماد الخدمات الرقمية.
- تقليص الزمن الإداري للإجراءات مقارنة بالنظام الكلاسيكي.
- تسهيل عملية التصريح والدفع الإلكتروني للمكلفين بالضريبة.
- تقليص معدلات التهرب الضريبي وزيادة نسبة الامتثال الجبائي.
- بروز تحديات مرتبطة بـ: ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص تكوين الموظفين، محدودية الثقافة الرقمية لدى بعض المواطنين، ومخاطر الأمن السيبراني.

التوصيات المقترحة:

- تحسين البنية التحتية الرقمية وتعميمها في كافة ولايات الوطن.
- تطوير أنظمة الأمن المعلوماتي لحماية البيانات الضريبية.
- تكثيف برامج التكوين والتدريب لفائدة الإطارات الجبائية.
- تنظيم حملات توعية مستمرة لتشجيع المواطنين على التعامل الرقمي.
- تعزيز التعاون الدولي للاستفادة من التجارب الناجحة في الرقمنة الجبائية.

وعليه، فإنّ مشروع الرقمنة الجبائية في الجزائر يُعد خيارًا استراتيجيًا لا رجعة فيه، لما يحمله من مزايا على صعيد رفع كفاءة التحصيل الضريبي وترسيخ العدالة الجبائية، مما يجعله ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

قائمة المراجع:

- بلعربي. م. (2017). النظام الجبائي ودوره في تمويل الميزانية العامة. الجزائر: دار الهدى.
- بن طاهر، ك. (2019). دور التحصيل الضريبي في تمويل الموازنة العامة الجزائرية .المجلة الجزائرية للمالية العامة، 45-62.
- الخضيري، م. (2019). التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية. القاهرة: دار الكتب الجامعية.
- خليف، م. (2018). الإدارة الجبائية وأثرها على التوازن الاقتصادي .المجلة الجزائرية للمالية العامة، :(72) 55-72.
- خلفون، س. (2022). الرقمنة والتحصيل الضريبي في الجزائر: الواقع والآفاق .مجلة الاقتصاد المعاصر، 93-77.
- مزياني، أ. (2021). تحديات الإصلاح الجبائي في الجزائر .مجلة دراسات اقتصادية، .118-101 :(118)
- صغيري، أ. (2020). الإصلاحات الجبائية في الجزائر: من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية .مجلة دراسات اقتصادية، .104-88 :(104)
- زهير، أ. (2021). الرقمنة وتحديث الإدارة العمومية .المجلة العربية للإدارة، 41(02)، 77-95.
- Belkaid, R. (2019). Tax administration and compliance in developing countries. International Journal of Public Finance, 101-120.
- Bouazza, A. (2020). La digitalisation de l’administration fiscale en Algérie: Enjeux et perspectives. Revue des Sciences Economiques, 45-62.
- Castells, M. (2010). The rise of the network society. Wiley-Blackwell.
- Gauthier F. (2018). Tax collection systems in developing countries: Challenges and reforms. International Journal of Tax Administration, 89-105.
- Ministère des Finances, DGI. (2017). Rapport annuel sur la modernisation de l’administration fiscale. Alger.